المبحث الخامس
التجارة الخارجية والداخلية في المخدرات

تمثل تجارة المخدرات سواء علي المستوي المحلي أو الدولي نشاطا اقتصاديا رائجا بغض النظر عن إثمه أو إضراره بالنشاطات الاقتصادية المنتجة. ورواج مثل هذه التجارة والأرباح الضخمة المتحققة من ممارستها يتأتي من خلال التفاوت الكبير بين تكلفة انتاجها وثمن بيعها من منتجها من ناحية وبين ثمن بيعها لمستهلكها النهائي من ناحية أخري. وهذا الفارق الكبير يسمح بتعدد حلقات الوساطه بين المنتج وبين المستهلك النهائي مما يوفر مكاسب عديدة لأفراد وتنظيمات عديدة ضالعة في هذا السلوك الاجرامي، ويمكّن من الانفاق علي هذه التجارة الآثمة بغير حدود أو قيود طالما أن هناك امكانية مؤكدة لتعويض كل هذه البنود الانفاقية في ظل ضعف أو انعدام مرونة الطلب علي المخدرات.

والواقع أن هامش الربح الخارق للمألوف في سوق المخدرات يعود إلي طبيعة قانون العرض والطلب الذي يحكم هذه السوق، فعلي حين أن سوق المخدرات تتميز بعدم مرونة الطلب فان درجة مرونة العرض كبيرة للغاية ومرتبطة باعتبارات الأمن انتاجا وترويجا واستهلاكا.

ويمكن التمييز في مسألة المخدرات بين التجارة الدولية للمخدرات (التهريب والجلب)عبر عصابات المخدرات وشبكات التهريب، وبين تجارة المخدرات.وهذه الأخيرة تصنف إلي اتجار غير مشروع في المخدرات وتجارة مشروعة فيها. وتشير الاحصاءات إلي أن أكثر من ٢٥٪ من الأموال الدائرة في التجارة العالمية في الوقت الراهن "أموال غير مشروعة" يصل نصيب تجارة المخدرات فيها إلي نحو ٨٥٪ وهو مبلغ يصل إلي أكثر من ١٥٠٠ بليون دولار في السنة كلها يجب "غسلها" أي إدخالها دائرة الأموال المشروعة عن طريق استثمارها في مشروعات مشروعة (٤٣). وقد بلغ حجم الأموال المتداولة في سوق الاتجار غير المشروع حوالي ٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٧ ارتفع إلي ٥٠٠ بليون دولار سنويا عام ١٩٩٠ حسب تقدير الأمين العام للأمم المتحدة أمام قمة لندن علم ١٩٩٠أي أن الأرباح الناجمة عن تجارة المخدرات زادت الى الضعف تقريبا.(٤٤) وهذا المبلغ يأتى في المرتبة الثانية بعد مبلغ الأموال المتداولة في تجارة السلاح. وإن كانت تجارة المخدرات قد زحفت لتحتل المركز الأول بعد تراجع تجارة السلاح - التي ظلت تحتل المركز الأول لعقود عديدة نتيجة لتراجع الصراع بين القطبين وانتهاء الحرب الباردة. وكانت تجارة السلاح قبلا تحتل المركز الأول بتعاملات سنوية وصلت إلي حوالي ٢ تريليون دولار. وللتعرف علي الأرباح الكبيرة من جراء اختلاف سعر المنتج عن السعر في أسواق التجزئة يمكن القول بأن الكليو جرام الواحد من الخشخاش الذي يزرع في البلاد الآسيوية ويستخرج منه الأفيون لا يباع بأكثر من عشرة إلي خمسة عشر دولاراً في حين أنه يعاد بيعه للمستهلكين بعد سلسلة متعاقبة من المتاجرين والمهربين بما لا يقل عن خمسة عشر دولارا للجرام الواحد.

أما ثمن كيلو الكوكايين في دول أمريكا اللاتينية المنتجة فيتراوح بين ٨٠٠-١٠٠٠ دولار بينما يباع الكيلو جرام بسعر الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استهلاكي لهذا المخدر بين ١٦ ألف إلي ٢٥ ألف دولار. أما ثمن البيع بالتجزئة فيتراوح بين ٧٠ ألف إلي ٣٠٠ الف دولار.

وفيما يتعلق بالهيروبين فيتراوح سعر الكيلو جرام في دول الانتاج ما بين ١٣٠٠-١٦٠٠٠ دولار ، ويباع في الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الجملة ما بين ٤٥ ألف دولار - ١٨٠ ألف دولار وبسعر التجزئة ما بين ٨٠ الف -٥٠٠ ألف دولار.(٤٥)

ويتأثر هامش الربح في المخدرات بعدد من العوامل تتمثل في مستوي الضبطيات وعائد المخاطرة وتذبذبات أسعار التجزئة إلي أسعار الجملة (والتي تعتمد علي المرونة السعرية للطلب) كما يرتبط بذلك حجم المخاطر الاضافية المرتبطة بعمليات التخزين والنقل عند ارتفاع مستوي الضبطيات.(٤٦)

ويختلف سعر المخدرات من دوله إلي أخري سواء بالنسبة لسعر المنتج أو سعر الجملة أو سعر التجزئة وذلك لاختلاف قوي العرض والطلب واختلاف الطرق والأساليب التي يتم بها تهريب المخدرات وايصالها للأفراد.

ففي عام ١٩٥٥ بلغ سعر الجملة للكيلو جرام من الأفيون الخام في البلدان الآسيوية حوالي ألف دولار في حين بلغ ثمنه في الدول الغربية ما بين عشرين ألف إلي خمسة وثلاثين الف دولار. أما المورفين والهيروين فقد بلغ ثمن الكيلو جرام الواحد في البلدان الآسيويه حوالي ٣٥٠ ألف دولار في حين تجاوز ثمنه في أمريكا ٩٠٠ الف دولار. وفي عام ١٩٨٢ بلغ ثمن الكيلو جرام من الأفيون الخام في ايران ٣٠٠-٦٠٠ دولار، وفي الهند ٩-٣٠ دولار وفي الباكستان ١٧-٣٥ دولار، وفي تركيا ٢٠٠-٢٥٠ دولار. أما المورفين والهيروبين فقد بلغ ثمن الكيلو جرام في تركيا حوالي ١٥٠٠-٢٠٠٠ دولار. وفي عام ١٩٨٤ بلغت أسعار التجزئة للجرام من الهيروين ٥٦ دولارا في ألمانيا الغربية و١٢٠-٨٩٦ دولارا في النمسا و١٧١-٢٤٤ دولارا في فرنسا و١٦٦-٢٥٠ دولارا في الولايات المتحدة الأمريكية و٧٠-٩٠ دولارا في هولندا.(٤٧)

وعموما يمكن القول بأن سعر المخدر يعتمد علي حجم الكمية المضبوطة وكذلك الكمية المتداولة وعلي السعر في البلد الأصلي المنتج وفي البلاد الاخري المجاورة ناهيك عن التغير فى هيكل وتنظيم منافذ التوزيع وبخاصة فى أحجام الصفقة الواحدة،ثم أنه يتوقف على جدية السلطات المسئولة عن ضبط المخدرات ومكافحتها .(٤٨) ووضع البلدان المنتجة للمخدرات هو وضع بقية بلدان العالم الثالث المتقلص دورها فى التبادل العالمى إلى منتج للمواد الأولية ، فحصة البلدان المنتجة للمواد الخام التى تستخلص منها المخدرات لا تزيد على واحد فى الألف من عائدات سوق المخدرات . ولئن كانت عائدات المخدرات قد تجاوزت من بعيد عائدات بلدان منظمة "أوبك"من النفط إذ بات خبراء الأمم المتحدة يقدرونها بمائة وثمانين مليار دولار سنويا أى أكثر من ضعف عائدات جملة البلدان العربية من النفط بالأسعار الحالية .

وحتي ندرك أن عائدات المخدرات لا ترجع بالضرورة الي البلدان المنتجة وأن حصة هذه البلدان المنتجة من هذه العائدات ضئيلة، ينبغي أن نعلم أن الفارق في الربح بين الفلاح المنتج في حقول الكوكا في "بيرو" أو "بوليفيا" وبين تجار التجزئة في نيويورك قد يصل إلي عشرة آلاف ضعف ؛ فالكيلو جرام من عجين الكوكائين يباع في أرض انتاجه في وادي شاباريه في شمال شرقي بوليفيا بما يتراوح بين ٥٠-٢٠٠ دولار ، ولكن كيلو "الثلج" النقي يباع في نيويورك بثلاثين ألف دولار وفي الدانمرك بمائة ألف دولار. واذا كان فارق السعر بين المبيع في أرض الانتاج والمبيع بالتجزئة في أماكن الاستهلاك يصل إلي ٤٠٠ بالنسبة للكوكائين فانه يصل إلي ٢٠٠٠ بالنسبة للهيروئين.

وفيما يتعلق بصادرات المخدرات فان دول الهلال الذهبي تصدر من هيروتينها خمسة عشر طنا، عشرة أطنان منها باتجاه أوربا وثلاثة أطنان ونصف باتجاه الولايات المتحدة الامريكية. وتصدر لبنان ستة أطنان من الهيروتين، منها ٤ر٢ طن إلي أوربا، ٥ر١ طن إلي الولايات المتحدة.وتصدر دول أمريكا الجنوبية ٤٥٠ طنا من الكوكائين منها ما بين ٢٥٠ - ٣٠٠ طن إلي الولايات المتحدة الأمريكية وما بين ٥٠-٨٠ طنا إلي أوربا. أما المكسيك فتصدر خمسة أطنان من الهيروتين إلي الولايات المتحدةالأمريكية(٤٩) .

وترتبط التجارة الداخلية للمخدرات بالتجارة الخارجية عبر تنظيمات اجرامية(٥٠) تستخدم أحدث الأساليب والوسائل التقنية في ممارسة عملياتها وفي اجتياز حدود الدول واختراق أجهزتها الأمنية. وترتبط هذه التجارة بحركات كبيرة لرؤوس الأموال عبر الدول والمصارف المحلية والدولية. ثم أنها ترتبط علي المستوي المحلي والاقليمي والدولي بتجارة الأسلحة والممنوعات وبأنواع أخري من الجرائم المنظمة وغير المنظمة.

عملية غسيل الأموال: لأن البائعين والمشترين يتحاشون استخدام الشيكات أو أي وسيلة أخري لنقل ملكية النقود فانه يتعين علي كبار المهربين والتجار في سوق الاتجار غير المشروع في المخدرات أن يتعاملوا في ملايين الدولارات من أوراق النقد ذات الفئة الصغيرة. وهذه الكميات الكبيرة من النقد يصعب نقلها أو استثمارها أو استخدامها في الشراء دون إثارة الشبهات، ثم أنه من الصعب الاحتفاظ بها في مكان آمن. ولأن تجار المخدرات في حاجة إلي تفسير مقبول لتضخم ثرواتهم وفي حاجة إلي واجهة نظيفة يختفون خلفها، كانت عملية غسيل الأموال حتي تظهر أمام السلطات أنها ناتج استثمارات مشروعة. ويقصد بغسل الأموال تحويل الأموال الناتجة من أنشطة اجرامية إلي أموال تتمتع بمظهر قانوني سليم خصوصا من حيث مصادرها. وتعتبر عمليات غسل أموال المخدرات من العمليات المعقدة نظرا لكبر حجم الأموال المغسولة. ويمكن تقسيم عملية غسل الأموال إلي ثلاث مراحل هي الاحلال والتغطية والدمج (٥١). أما عملية الاحلال فيقوم فيها القائمون بعملية الغسل بتحصيل الأموال الناتجة من نشاطهم الاجرامي ومحاولة ادخالها في النظام المصرفي دون لفت الانظار. وبعد ذلك يتم اخفاء علاقة هذه الأموال بمصادرها غير المشروعة بطريقة التغطية حيث يتم عمل العديد من العمليات المالية المتتالية الكبيرة الحجم والبالغة التعقيد وعمل عمليات قانونية مالية مشروعة مماثلة. والهدف من هذه المرحلة جعل عملية ربط الأموال بمصادرها الاجرامية صعبا بقدر الامكان. ويتم دمج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد وجعلها تبدو كأموال قانونية سليمة كأنها ارباح مشروعة من استثمارات. وفي هذه المرحلة من الصعب بمكان التفريق بين الأموال القانونية والأموال غير القانونية. وقد يستثمر القائم بالغسل أرباحه في المنظمات الاجرامية أو في استثمارات أخري أو ليحيا حياة مرفهة. وهكذا فان عمليات غسل الأموال تدعم كل نشاط اجرامي ينتج عنه دخل معين.

وقد زاد تعقيد وتقدم أساليب وممارسات غسل الأموال وتزايدت استثمارات عوائد الاتجار في المخدرات سواء لغرض اخفاء تحركات الأموال أو استثمار المكاسب غير المشروعة. وتم تدويل شبكات غسل الأموال بحيث أصبحت عملياتها تضم عددا متزايدا من الدول والمناطق علي نحو لا يتمشي مع وضع تلك الدول كمراكز مالية أو مع درجة تورطها في ذلك النشاط كدول انتاج أو عبور المخدرات. ثم أن هناك اشتراكا مكثفا للمنظمات الاجرامية التي تعمد إلي خلط عوائدها من مختلف الجرائم وتعمل كسماسرة لأموال

غير مرتبطة بأنشطتها الخاصة بها في الاتجار في المخدرات (٥٢). وتسعي منظمات الاتجار في المخدرات إلي اختراق الدول والمناطق التي تقل فيها قدرات وامكانيات البنوك المركزية وتكون الرقابة والضوابط علي النقد الأجنبي فيها محدودة ،وتشت فيها قيود السّرية فى البنوك ، وقدرتها علي استيعاب الصفقات المالية الضخمة كبيرة، ناهيك عن أن تكون ذات نظام سياسي مستقر. ومن الدول التي توافرت فيها كل هذه الخصائص أو معظمها سويسرا وهونج كونج وبنما والأكوادور والبهاما وجزر كيمان. ناهيك عن فنزويلا التي يتم فيها غسيل أموال تجار المخدرات الكولومبيين وروسيا- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- التي تحولت إلي مركز لتنظيف أموال المخدرات في ظل غياب القوانين التي تضع قيودا علي عملية قبول الودائع.

ورغم أن الأموال التي يغلها الاتجار في المخدرات يحفظ بعضها في احتياطيات أو في صورة نقد سائل أو أدوات دفع سهلة التحويل أو تستثمر في الأعمال والأنشطة التجارية التي تتصف بالسيولة السريعة ورقم الأعمال الكبير مثل وكالات السياحة والشركات العقارية وشركات الاستيراد والتصدير وكذلك في أوراق مالية طويلة الأجل وفي صناعة التشييد والبناء والنسيج والاتصالات والمواصلات وغيرها. رغم ذلك الا أن كل هذه الأموال علي ضخامتها لا تعكس علي الاطلاق بلايين الدولارات التي أنفقها المستهلكون علي المخدرات في جميع انحاء العالم (٥٣). ففي عام ١٩٩١ كانت التقديرات لحجم تجارة المخدرات في العالم ٣٠٠ بليون دولار تقريبا منها ١٠٠ بليون دولار في أمريكا وحدها بينما تقديرات ما يتم غسيله عن طريق البنوك تتراوح حول ٨٥ بليونُ دولار أمريكي.

ويمثل الذهب عاملا هاما في تجارة المخدرات.وثمة رابطة وثيقة بين الاتجار في البيروين وتهريب الذهب. وقد ظل تبادل الحلي الذهبية مقابل دولارات المخدرات عاملا هاما في مخططات غسل الأموال ، كما أن الذهب يشكل أحد العوامل الهامة في الصفقات التي تتم في آسيا وأوربا وافريقيا والشرق الأوسط وأوربا وأمريكا اللاتينية (٥٤).

وفي الوقت الحاضر بعد أن احتلت تجارة المخدرات المركز الاول في التجارة العالمية وتراجعت أرقام تجارة السلاح بدأت بعض شبكات تهريب السلاح في دخول سوق الاتجار غير المشروع في المخدرات محاولة التوسع في فتح أسواق جديدة والتوصل إلي شرائح جديدة من المستهلكين داخل الأسواق القديمة. ناهيك عن طرحها كميات اضافية تزيد عما يستوعبه السوق وذلك لامتصاص قدرات أجهزة المكافحة حيث القبول بهذا الفاقد مقابل وصول احتياجات السوق في الدولة المعنية كاملة غير منقوصة.